العدد (2150) السنة الثامنة - السبت (4) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شناشيل

أعجوبة عراقية جديدة

■ عدنان حسين

الآن يضيف العراق إلى عهوده الغابرة، الزاهر منها وهو قليل والتعيس وهو الأكثر، عهداً زاهراً نحقق فيه، نحن العراقيين، مجداً مؤثلاً جديداً وإنجازاً تاريخياً نادراً في مستوى الاكتشافات والاختراعات الكبرى المسجلة باسمنا.

في الماضي السحيق كنّا، نحن العراقيين، أول من صنع العجلة التي بفضلها تركت البشرية ركوب الحمار والحصان والبغل والفيل لتتنقل وتقطع المسافات الطويلة بالعربة والدرّاجة والسيارة والقطار والطائرة .. ومركبة الفضاء أخيراً.

ونحن العراقيين كنّا أيضاً أول من اخترع الكتابة فانتقلت معنا البشرية من ظلمات الجهل إلى نور المعرفة وصولاً إلى زمن الكومبيوتر والإنترنت. ثم كنّا أول من وضع الشرائع والقوانين ليتطور نظام الحياة الاجتماعية للبشر من قواعد شريعة الغاب الى قوانين حمورابي التي تُحق الحق وتُحقق العدالة.

ثم بنينا، نحن العراقيين، إحدى عجائب الدنيا السبع، لكننا بعدها انقطعنا حضارياً، وها نحن ننفض غبار القرون وننهض من كبوتنا التاريخية لنواصل المسيرة الحضارية بمنجز جديد في مستوى العجلة والكتابة المسمارية وقوانين حمورابي وحدائق بابل المعلقة.

منذ ولادتها حتى اليوم عرفت البشرية نظامين للحكم: الدكتاتوري بأنواعه وأشكاله المختلفة، والديموقراطي بنوعه وشكله الوحيدين. لكننا نحن العراقيين نسجل لأنفسنا براءة اختراع النظام الثالث.. النظام الديموقراطي بالآليات الدكتاتورية، والذي يمكن تسميته بـ"الدكتوقراطي".

نظامنا ديموقراطي، كما ينص صراحةً ومن دون أي لبس دستورنا الذي صوّتنا عليه على وقع الرصاص وقنابل الهاون وتفجير المفخخات، متحدين الإرهابيين ومن يقف خلفهم من وراء الحدود ومن أمامها.

وفي النظام الديموقراطي الذي هو بنوع واحد وشكل واحد، الحريات والحقوق العامة مكفولة والحريات والحقوق الخاصة مضمونة. ومن هذه الحريات والحقوق حرية التفكير والتعبير وحق نقد ومحاسبة الهيئات العامة ومن يديرها ويعمل فيها، وهذا النقد يكون إما عبر البرلمان والمجالس المحلية أو عبر وسائل الإعلام التي بينها الصحافة والإذاعة والتلفزيون.

في أعرق ديمقراطية، بريطانيا، كما في أحدثها التي تحت التأسيس، جمهورية جنوب السودان، تتفق القوانين والأعراف والتقاليد الصحفية على ان من حق وسائل الإعلام ان تنتقد مؤسسات الدولة والعاملين فيها، من أكبرهم وهو رئيس البلاد إلى أصغرهم وهو الفراش، فيما يتعلق بعملهم وسلوكهم أثناء تأديتهم الخدمة العامة المدفوعة لهم عنها أجور من المال العام. وتعطي القوانين والقواعد والأعراف للمؤسسة العامة والموظف العام الذي يطوله النقد أن يردّ موضّحاً وجهة نظره ومدافعاً عن نفسه بالأسلوب نفسه الذي جرى توجيه النقد له، أي كتابةً في الصحافة وبالصوت إذاعياً وبالصوت والصورة تلفزيونياً، فإذا امتنعت الوسيلة الإعلامية عن البث أو النشر حقّ للمتضرر أن يلجأ إلى القضاء، لأن عدم نشر أو بث الرد ينطوي على قصدية تتعارض مع مبادئ الإعلام الحر الموضوعي. أما إذا لم يرد فيعني هذا انه غير قادر عن الدفاع عن نفسه.

نحن العراقيين نخترع الآن تقليداً جديداً غير مسبوق، فما أن تنشر الوسيلة الإعلامية خبراً أو مقالة لا يفهمها الموظف العام عندما يقرؤها، أو لا يريد أن يفهمها ويتفهم مراميها ومقاصدها، أو لا يريد أن يقرّ بحق الإعلام في مراقبة سلوكه العام ونشاط مؤسسته، يركض إلى القضاء ليشتكي، في الغالب ليس لإحقاق حق له وإنما لترهيب الإعلام حتى لا يتجرأ على اجتياز حدود إمبراطوريته الشخصية.

نعم هذا بالضبط ما حدث أخيراً بين مفوضية الانتخابات والدكتور حاتم حسن، ومع رئيس البرلمان وصحيفة "المدى" والآن مع الناطق باسم عمليات بغداد والزميل علي حسين، وقبلها مع عشرات القضايا الأخرى المرفوعة ضد الإعلام أو المُهدّد برفعها في مختلف محافظات البلاد، بما فيها العاصمة بغداد وعاصمة الإقليم أربيل.

هذه هي "الدكتوقراطية" التي يسجل نظامنا السياسي بها براءة اختراع باسمنا نحن العراقيين، فقبلنا كانت هناك إما دكتاتورية أو ديمقراطية، لكننا نجمع الصيف والشتاء على سطح واحد ونخرج للبشرية بنظام سياسي جديد فريد من نوعه ديمقراطي في الشكل دكتاتوري في المضمون... عبقرية عراقية!

كتلة علاوي تتهم الدعوة بتعطيل مبادرة بارزاني

دولة القانون: لن نرد على مطالب العراقية والبرلمان كفيل بمجلس السياسات

بغداد/ اياس حسام الساموك

جدد ائتلاف العراقية اتهامه لحزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي بالمماطلة والتأخير، رافضا الدخول في حوارات أخرى دون أن تنفذ مطالبه وبالشكل الكامل، فيما أكد ائتلاف دولة القانون تمسكه بموقفه وانه لن يرد على مطالب العراقية الستة.

يأتي ذلك في وقت اتهم ائتلاف الكتل الكردستانية كتلتي المالكي وعلاوي بعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه خلال مبادرة مسعود بارزاني.

عضو لجنة التفاوض في ائتلاف العراقية احمد المساري شدد على عدم وصول اي رد من دولة القانون على مطالب ائتلافه.

يذكر أن النائب عن ائتلاف دولة القانون منصور التميمي قال في تصريحات صحفية إن ائتلافه ليس لديه اعتراض على شكل مطالب العراقية التي تريد تنفيذها، مستدركا بالقول "نحن متحفظون على طبيعة البنود ومحتواها"، موضحا "يوجد فيها تداخل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وهو ما يخالف الدستور".

المساري سخر من هذه التصريحات وقال "هل هذه أحجية؟"، واصفا مطالب ائتلافه بالواضحة والصريحة، مبينا "إن كانت دولة القانون موافقة فعليها الرد الصريح".

وترى العراقية أن ما تبقى من بنود اتفاقية أربيل هي التوازن في وزارات الدولة، وإحياء المجلس الوطني للسياسيات العليا، وإيقاف إجراءات هيئة المساءلة والعدالة، وإيقاف الاعتقالات بدون إصدار أوامر قضائية، فضلا عن تسمية الوزراء الأمنيين وان يكون وزير الدفاع حصراً من مرشحي العراقية.

وأخيرا تقديم النظام الداخلي لمجلس الوزراء والبرنامج الحكومي للوزارات لمجلس النواب للاطلاع عليه.

غير ان المساري وهو زعيم كتلة "حل" البرلمانية يؤكد لـ"المدى" أن المشكلة الأكبر هي التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات، مبينا أن ائتلافه يشدد على ضرورة أن يتم انتخابه في مجلس النواب، في حين يذهب دولة القانون إلى اختياره داخل المجلس نفسه.

وترفض العراقية الدخول في حوارات أخرى واتفاقيات جديدة، حيث يقول المساري "إن الزيارة المرتقبة لرئيس إقليم كردستان مسعود برزاني تأتي لمتابعة اتفاقيات أربيل وليست هناك حوارات بين الأطراف لان الاتفاقيات مبرمة بين الفرقاء والمطلوب هو تنفيذها".

دولة القانون ليس لديه اعتراض على ما تطالب به العراقية، يؤكده المساري، مستطردا أن "رئيس الوفد المفاوض لدولة القانون حسن السنيد لم يرد علينا في اللقاءات بذريعة عدم وجود رأي لائتلافه على مطالبنا".

عن جدوى اللقاءات التي تعقد بين الفرقاء يقول رئيس كتلة حل "لم نلمس جدية من حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي"، مبينا أن غالبية التحالف يقفون مع العراقية، واصفا موقف الدعوة بهذا الخصوص بالسياسي، مشترطا لنجاح حكومة الشراكة الوطنية أن "تنفذ اتفاقيات أربيل وبصورة كاملة".

واختتم المساري حديثه بـ"أن التحالف الكردستاني والتيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى وتحالف الوسط مع أن تمضي العملية السياسية بانسيابية في حين يعمل حزب الدعوة على المماطلة والتسويف من اجل كسب اكبر وقت ممكن".

من جانب آخر يعتقد ائتلاف دولة القانون أن اغلب بنود اتفاقية أربيل نفذت باستثناء تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا وانتخاب رئيسه.

ونفى النائب علي العلاق وجود ما اسماه بالتساؤلات الخاصة الموجهة إلى ائتلافه من قبل العراقية.

ولفت العلاق في حديثه لـ"المدى" إلى انه في حال طرحت أمور أخرى من العراقية كملف المساءلة والعدالة فأن الأمر يحتاج إلى توافق سياسي، سائلا العراقية "هل أن دولة القانون لن تكون عثرة أمام رغبة العراقية في أن يتم التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات داخل البرلمان شريطة أن يكون هنالك توافق سياسي على ذلك".

في غضون ذلك رحب المجلس الإسلامي الأعلى عبر نائبه علي شبر بما تذهب إليه العراقية بوجوب أن يتم التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات داخل مجلس النواب.

وأضاف شبر في تصريحه لـ"المدى" أن مطالب العراقية لم تعرض على المجلس الإسلامي الأعلى حتى اللحظة، مستدركا بالقول "من المستحسن أن يتم اختيار رئيس المجلس الوطني للسياسات من قبل البرلمان".

وأضاف البزوني وهو قيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق، في حديثه لـ"المدى" أن اختيار رئيس المجلس الوطني للسياسات داخل البرلمان لم تنص عليه الاتفاقيات، مستدركا بالقول "إن دولة القانون لن تكون عثرة أمام رغبة العراقية في أن يتم التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات داخل البرلمان شريطة أن يكون هنالك توافق سياسي على ذلك".

في غضون ذلك رحب المجلس الإسلامي الأعلى عبر نائبه علي شبر بما تذهب إليه العراقية بوجوب أن يتم التصويت على رئيس المجلس الوطني للسياسات داخل مجلس النواب.

وأضاف شبر في تصريحه لـ"المدى" أن مطالب العراقية لم تعرض على المجلس الإسلامي الأعلى حتى اللحظة، مستدركا بالقول "من المستحسن أن يتم اختيار رئيس المجلس الوطني للسياسات من قبل البرلمان لاسيما وان الحديث يدور عن وجود صلاحيات تنفيذية قد توازي رئاسة الوزراء وان كان لدى المجلس الإسلامي تحفظ على طبيعة المجلس لعدم الحاجة إليه".

تيار الأحرار كشف مبادرة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لتقريب وجهات النظر بين المالكي وعلاوي.

ونقلت وكالة أنباء كردستان عن أمير الكناني قوله "إن الصدر سيطرح قريبا مبادرة تهدف إلى التقريب بين زعيمي دولة القانون والعراقية"، لافتا إلى أن "الخطوة تأتي بعد فشل دولة القانون والعراقية في التوصل إلى اتفاق على ضوء اتفاقية أربيل".

وأوضح الكناني أن "كتلة الأحرار ترى أن تسنم مرشح عن القائمة العراقية لوزارة الدفاع حق لها"، مؤكدا على أن كتلته تلتزم بتنفيذ اتفاقية أربيل، متهما دولة القانون بوضع العراقيل أمام تنفيذ بنود تلك الاتفاقية.

من جانبه اتهم ائتلاف الكتل الكردستانية ائتلافي العراقية ودولة القانون بعدم احترام ما وقعوا عليه في أربيل

وأكد النائب الكردستاني محما خليل أن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني كانت هي السبيل الوحيد لإخراج العملية السياسية من عنق الزجاجة، متسائلا "ما فائدة جهود بارزاني في حين لم تلتزم الكتل السياسية بما تم الاتفاق عليه؟".

وشدد خليل في اتصال هاتفي مع "المدى" على أن المبادرة التي يجري تفعيلها الآن لا تستهدف أية جهة على حساب الأخرى، مؤكدا عدم وجود احترام ما تم الاتفاق عليه في أربيل.

وعن سبب تأخر بارزاني في إجراء زيارة إلى بغداد ولقائه بقادة الكتل السياسية يبين النائب الكردستاني "أن هنالك لجنة مصغرة برئاسة ممثل رئيس الإقليم تعقد اجتماعات مستمرة من اجل الوصل إلى حلول مرضية ترضي جميع الأطراف، موضحا أن بارزاني ينتظر الفرصة المناسبة لأجل عقد قمة بين القادة السياسيين".

العامري: قرار الكويت مخالفة دولية

المؤمن: لم ندفع الرشاوى لعراقيين مقابل صمتهم عن "مبارك"

متابعة/ المدى

نفت السفارة الكويتية في العراق ما تناقله عدد من وسائل الإعلام بشأن منح أسهم استثمارية في الكويت لشخصيات عراقية "للسكوت" عن مشروع بناء ميناء مبارك الكبير، مؤكداً أن بناء الميناء أمر سيادي وسيتم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وقانون البحار.

وقال السفير الكويتي علي المؤمن إن "أحد أعضاء البرلمان العراقي اتهمني عبر بعض المحطات الفضائية بمنح أسهم استثمارية في الكويت إلى عدد من العراقيين للسكوت عن مشروع ميناء مبارك الكبير"، ولم يذكر السفير اسم عضو البرلمان، لافتاً إلى أن "امتلاك الأسهم في بلاده لغير الكويتيين أمر مخالف للقوانين".

وكان السفير الكويتي قد أكد، في ٣٠ أيار الماضي، أن بلاده أطلعت الوفد العراقي الذي زارها قبل أيام على وثائق تشير إلى عدم تأثير ميناء مبارك على الملاحة البحرية داخل المياه الإقليمية العراقية، مشدداً على الرغبة بالحفاظ على المصالح المشتركة، في حين اقترح تقاسم الإدارة في خور عبد الله.

ونقلت وكالة السومرية نيوز أمس الجمعة عن المؤمن أن "مشروع ميناء مبارك الكبير سيادي وأخذ بعين بالاعتبار الاحتياجات الملاحية للسفن المتجهة إلى الموانئ العراقية كافة، فضلاً عن الالتزام بقانون البحار وقرارات الأمم المتحدة".

واعتبر المؤمن أن "ما ورد في وسائل الإعلام بشأن أن الخرائط التي زود بها الوفد العراقي إلى الكويت تشير إلى أن الميناء يتألف من ٦٠ مرفأ أمر عار عن الصحة"، مبيناً أن "ما اعتمد وأقر من قبل الحكومة الكويتية هو ١٣ مرفأ ولا توجد خطط ولا توجهات لزيادة العدد".

وذكر السفير الكويتي أن "بلاده تحملت مسؤولية مركز العمليات الإنسانية لمدة عشر سنوات بهدف مساعدة الشعب العراقي حفاظاً على كرامته ومعنوياته خلال المراحل الأولى للحرب"، لافتاً إلى أنه "تم إرسال فرق طبية كويتية وأدوية لمعالجة المصابين العراقيين في مناطق عدة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المعيشية الأساسية".

وكان السفير الكويتي في العراق انتقد أيضاً، في ٣٠ أيار الماضي، طريقة معالجة عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي ومجلس الأمة الكويتي والإعلام العراقي الأزمات التي تحدث بين البلدين، معتبراً أنها تؤجج الوضع، فيما أكد أن الديون المترتبة على العراق تعود إلى فترات ما قبل حكم نظام صدام حسين، ولا يمكن إلغاؤها من دون قانون يقره مجلس الأمة الكويتي.

وكان وزير النقل العراقي هادي العامري قال، في ٢٧ أيار الماضي، إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية مخالف للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم ٨٣٣، وفيما أوضح أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، أكد أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

فيما أكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقية، في ٢٨ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، مشيرة إلى أنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس من دون إعاقة باتجاه أم قصر، فيما اعتبرت أن الإجراءات التي ستتخذها لبناء الميناء موافقة للقرار الأممي رقم ٨٣٣ .

وشرعت الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراق، ولفت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد إلى أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، ومن شأنه أن يحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري على المستويين الإقليمي والعالمي، فيما يرى مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

يذكر أن وزارة النقل العراقية وضعت، في نيسان من العام الماضي ٢٠١٠، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي يحتوي حسب تصاميمه الأساسية على رصيف للحاويات بطول ٣٩ ألف متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية يربط الخليج العربي بشمال أوروبا عبر الموانئ العراقية والتركية، وهو المشروع الذي يعرف باسم "القناة الجافة".

> يقول السفير الكويتي إن أحد أعضاء البرلمان العراقي اتهمه بمنح أسهم استثمارية في الكويت إلى عدد من العراقيين للسكوت عن مشروع ميناء مبارك الكبير"، ذلك لان امتلاك الأسهم في بلاده لغير الكويتيين أمر مخالف للقوانين

تعزية

اسرة تحرير المدى
تعزي الزميل
وارد بدر السالم
مدير تحرير جريدة الصباح الجديد
لوفاة والده

تغمده الله برحمته الواسعة، والهم ذويه الصبر والسلوان.
انا لله وانا اليه راجعون

اسرة المدى

المدى
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون